ـــــــــهـــــــــما باتفاق فبراير

غانم: وثيقة المشترك مخطط للإنقلاب على السلطة الشرعية في البلاد

سلام: ما سُميت بـ«وثيقة إنقاذ» تجاوزها الشعب في انتخابات ٢٠٠٦م

العواضي: لايوجد للمشترك خيار سوى الحوار أو يصبح حركة تمرد

أنهم يريدون تجزئة الدولة والانفصال.

ونوه العواضي إلى أن تأجيل الانتخابات كان أمراً غير مرغوب لدى المؤتمر لكن المصلحة الوطنية حتمت عليه القبول بذلك من أجل إيجاد استقرار سياسي.. وقال: ليس معيباً أن نعترف أن كل مرحلة سياسية قد يكون فيها أخطاء، وتأجيل الانتخابات كان أمراً سلبياً وهو ما دفعنا إليه المشترك.

وأكد عضو اللجنة العامة للمؤتمر أن المشترك سيعود للحوار شاء أم أبى، وقال: لا يوجد لدى المشترك خيار آخر سوى الحوار أو أن يصبح حركة تمرد أشبه بالحوثي وحينها سيتم مواجهته من قبل كل أبناء الشعب اليمني.

وانتقد العواضي من يتحدثون عن التوريث، مشيراً إلى أنهم هم من يبحثون عن التوريث، وقال: الشيخ الأحمر يريد أن يرث والده، والإصـــــلاح يريد أن يرث الدولة، والاشتراكي يريد أن يرث الوحدة، وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية يريدان أن يرثا الإمامة، والناصري يريد أن يرث ما يعتبره نجاحاً في أيام الرئيس إبراهيم الحمدي .

الانقلاب على الشرعية

عبدالله أحمد غانم - عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ورئيس دائرته السياسية أكد أن مواقف المشترك من التمرد الحوثي أو من دعوات الإنفصال ليست متذبذبة بل هي مواقف معلنة وموجودة فهم منذ البداية يؤيدون دعوات الانفصال ويؤيدون أيضاً التمرد الحوثي.

وأشار غانم إلى أن هؤلاء هم الذين فقدوا مصالحهم عندما تحققت الوحدة في عام ٩٠م وتم تثبيتها في عام ٩٤م أو أولئك الذين يحلمون بالعودة إلى الماضي.

وفي رده على سؤال حول المفهوم القانوني للحديث عن الشراكة قال غانم: إن ما يتردد حول الشراكة هو مفهوم سياسي وليس قانونياً، ونحن لا نرفض الشراكة أو المشاركة، ولكن هناك من يدعي حقه في الشراكة وكأنه حق دائم.

وأضاف غانم: نحن نؤمن بالشراكة في إطار ما تنتجه الانتخابات وصناديق الاقتراع وجميعنا شركاء في الوطن.. والاستئثار والإقصاء أمر مرفوض لدى المؤتمر ولهذا نجده تميز بديمقراطية المشاركة.

وقال غانم: إن بعض أطراف المشترك- إن لم تكن كلها- لا تريد الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات وإنما عن طريق الشارع أو العنف أو بالانقلاب وهذا ما توحي به مضامين ما سموها بوثيقة الإنقاذ، مؤكداً أن تلك الوثيقة عبارة عن مخطط للانقلاب على السلطة الشرعية في البلاد.

أكدت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في اليمن حرصها على المضي في مسيرة الإصلاحات والتحديث للدولة اليمنية الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية الصحافة وحقوق الإنسان وإصلاح وتطوير ما هو قائم وليس الانقلاب عليه كما يحاول اللقاء المشترك وخليقته ما سمي بالتشاور الوطني.

وجدد المؤتمر الشعبي العام تمسكه باتفاق فبراير مع أحزاب المشترك التي كعادتها تنكرت لكل الاتفاقات ووضعت العراقيل أمام تنفيذها وفيما كان عليهم المضي لتطبيق اتفاق فبراير ٢٠٠٩م انتقل نتيجة خلافات مكونات المشترك وتبايناتها إلى أطوار جديدة أفضت إلى وضع عشرات المطالب والشروط وكان الانتخابات لن تقام خلال السنتين وإنما يتطلب لها عشرات السنوات لإجراء الحوار بناءً على الطلبات الجديدة للمشترك..

إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني تعبر عن أسفها الشديد للمواقف المتخاذلة التي وصلت إليها أحزاب اللقاء المشترك إزاء العديد من القضايا وفي مقدمتها موقفها من الأحداث في صعدة، حيث كان المتوقع من أحزاب المشترك موقفاً وطنياً ينسجم ويجمع اليمنيين على عدم السماح باستمرار التمرد في صعدة أو التعامل معه، فوجئ الجميع بما أعلنه المشترك وتشاوره اللاوطني ودعوتهم الصريحة، كما نصت عليه وثيقتهم لأطراف الأزمة الوطنية في محافظة صعدة وفي المحافظات الجنوبية وفي الخارج إلى حوار وطني جاد ودعوة السلطة إلى أن تكون ضمن الحوار ولم تعد إصلاح المنظومة الانتخابية المدخل لكل الإصلاحات كما كانوا يزعمون، انه لأمر غريب أن يطلق المشترك مثل تلك التقسيمات وكأنه الحكم فيما الأصل أنه هو المشكلة.

ومن حقنا وكل أبناء الشعب اليمني أن نستغرب مبلغ ما وصلت إليه هذه الأحزاب من جنون ومن تعلق بمسميات التقى فيها المتعوس مع خائب الرجاء كما يقال، وهو ما يجعلنا نصرف النظر عن الدخول في تفاصيل حول تلك الوريقات الصفراء، مؤكدين أن الحوار مع المشترك محكوم باتفاق فبراير وليس بغيـــره، وإننا سنمـــضي مع كل المعنيين من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني ومهـــتمين ومخـــتصين وقوى وأحزاب وشخصيات بإجراء الإصلاحات الضرورية وفقاً لوثيقة فبراير، مضافاً إليه الإصلاحات المتصلة بالحكم المحلي وفقاً لبرامج المؤتمر الانتخابية (الرئاسية والنيابية والمحلية)، وفي أي وقت يفيق المشترك من سباته ويبدي رغبته في المشاركة، فإن قلوبنا وعقولنا ستكون مفتوحة وستكون كل هيئات الدولة ومؤسساتها والتحالف الوطني تواقة لانجاز مشروع الإصلاحات كقضية وطنية.

ولذا فإن المؤتمر وبقية أحزاب التحالف الوطني تعمل اليوم على انجاز المشروع الأولي الذي سيطرح للناس جميعاً.

وحسبنا أننا في المؤتمر وعلى رأسه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام قد آمنا بالحوار والشراكة الوطنية ولن يصيبنا جراء تنكر الآخرين أي تأثير بقدر الذي سيصيب مجموع الشعب اليمني جراء افتعالهم الأزمات وتشويه صورة هذا البلد وديمقراطيته وحريته وإعاقة مشروعه الوطني تارة عبر التصعيد الإعلامي وأخرى عبر الدعوات والمشاريع الصغيرة.

الحقيقة السادسة:

وفي الوقت الذي يتسبب فيه المتمردون الحوثيون في صعدة، في هذه الحرب المؤسفة التي كتبت علينا رغم إرادتنا بدافع الحرص على إشاعة وترسيخ قيم الأمن والاستقرار كمدخل ضروري للتفرغ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد سنوات من التنازلات والمساومات النابعة من حرصنا على عدم إراقة الدماء وإزهاق الأرواح في هذا النوع من الحروب العارضة .. هذه الحرب هي حرب كل أبناء الشعب بأحزابه وتنظيماته السياسية ومنظماته الجماهيرية وعشائره وقبائله ما برحت أحزاب المشترك تتخذ منها ومن الحرب على الإرهاب أوراقاً سياسية لتحقيق ما تحلم به من الأطماع والصفقات والمكاسب السياسية المادية والأنانية الرخيصة التي يستدل عليها من مواقفها وبياناتها وأوراقها الديماغوجية الانتهازية الفاضحة التي تتنافى مع ما هو معلن من المواقف الخارجية والعربية والإسلامية والدولية التي أجمعت عليها جميع المنظمات والهيئات الدولية المؤيدة لوحدة اليمن وأمنه واستقراره، ولحق الدولة اليمنية المشروع في التصدي الحازم والحاسم

ـــــــــفـــــــــاضحة لأحزاب المشترك

مكونات المشترك وتبايناتها إلى أطوار جديدة أفضت إلى وضع عشرات المطالب والشروط وكان الانتخابات لن تقام خلال السنتين وإنما يتطلب لها عشرات السنوات لإجراء الحوار بناءً على الطلبات الجديدة للمشترك..

إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني تعبر عن أسفها الشديد للمواقف المتخاذلة التي وصلت إليها أحزاب اللقاء المشترك إزاء العديد من القضايا وفي مقدمتها موقفها من الأحداث في صعدة، حيث كان المتوقع من أحزاب المشترك موقفاً وطنياً ينسجم ويجمع اليمنيين على عدم السماح باستمرار التمرد في صعدة أو التعامل معه، فوجئ الجميع بما أعلنه المشترك وتشاوره اللاوطني ودعوتهم الصريحة، كما نصت عليه وثيقتهم لأطراف الأزمة الوطنية في محافظة صعدة وفي المحافظات الجنوبية وفي الخارج إلى حوار وطني جاد ودعوة السلطة إلى أن تكون ضمن الحوار ولم تعد إصلاح المنظومة الانتخابية المدخل لكل الإصلاحات كما كانوا يزعمون، انه لأمر غريب أن يطلق المشترك مثل تلك التقسيمات وكأنه الحكم فيما الأصل أنه هو المشكلة.

ومن حقنا وكل أبناء الشعب اليمني أن نستغرب مبلغ ما وصلت إليه هذه الأحزاب من جنون ومن تعلق بمسميات التقى فيها المتعوس مع خائب الرجاء كما يقال، وهو ما يجعلنا نصرف النظر عن الدخول في تفاصيل حول تلك الوريقات الصفراء، مؤكدين أن الحوار مع المشترك محكوم باتفاق فبراير وليس بغيـــره، وإننا سنمـــضي مع كل المعنيين من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني ومهـــتمين ومخـــتصين وقوى وأحزاب وشخصيات بإجراء الإصلاحات الضرورية وفقاً لوثيقة فبراير، مضافاً إليه الإصلاحات المتصلة بالحكم المحلي وفقاً لبرامج المؤتمر الانتخابية (الرئاسية والنيابية والمحلية)، وفي أي وقت يفيق المشترك من سباته ويبدي رغبته في المشاركة، فإن قلوبنا وعقولنا ستكون مفتوحة وستكون كل هيئات الدولة ومؤسساتها والتحالف الوطني تواقة لانجاز مشروع الإصلاحات كقضية وطنية.

ولذا فإن المؤتمر وبقية أحزاب التحالف الوطني تعمل اليوم على انجاز المشروع الأولي الذي سيطرح للناس جميعاً.

وحسبنا أننا في المؤتمر وعلى رأسه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام قد آمنا بالحوار والشراكة الوطنية ولن يصيبنا جراء تنكر الآخرين أي تأثير بقدر الذي سيصيب مجموع الشعب اليمني جراء افتعالهم الأزمات وتشويه صورة هذا البلد وديمقراطيته وحريته وإعاقة مشروعه الوطني تارة عبر التصعيد الإعلامي وأخرى عبر الدعوات والمشاريع الصغيرة.

الحقيقة السابعة:

لقد أكدت التجربة الديمقراطية اليمنية ومازالت تؤكد كل يوم أن أحزاب اللقاء المشترك هي أحزاب متأثرة بثقافة الشمولية، تطالب لنفسها بكل الحقوق والحريات والحوارات وغيرها.. في وقت ترفض فيه الاعتراف للآخرين بما لهم من الحقوق والحريات التي كفلها الدستور ونظمتها القوانين النافذة بل وترفض حتى إشراكها في الجلوس على طاولة أي حوارات ديمقراطية، فهي تربط حق المشاركة بما لديها من التقديرات والتصورات الخاصة إذا كانت معها في أحزاب وتنظيمات سياسية لها كل الحق وأكثر من الحق في الحوارات والمناقشات السياسية والحزبية، وإذا كانت ضدها فلا حق لها وليس عليها سوى الواجبات لأنها تنظر للديمقراطية والحرية من زاوية أنا وحدي صاحب الحق بلا واجب يلزمني تجاه الآخرين وتجاه الوطن.. أما إذا لم تكن معي فليس لك ولا عليك سوى الواجب نحوي وفي خدمتي.. تقول ما أقول وتفعل ما أفعل وإلا فأنت من الأحزاب المفرخة والغير شرعية حتى ولو كنت من الأحزاب الشرعية المعتمدة.

على أبناء الشعب ان يقفوا صفاً واحداً لنصرة قضايا الوطن

إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني وهي تستعرض جزءاً يسيراً من الممارسات الخاطئة وغير المسئولة التي تقوم بها أحزاب اللقاء المشترك.. فإنها تؤكد بأن المؤتمر الشعبي العام ومختلف مؤسسات الدولة ستتحمل مسئوليتها الوطنية الملقاة على عاتقها بموجب الدستور والقانون ولن تسمح لأي كان المساس بمكتسبات الثورة والوحدة ومقدرات الوطن، كما تؤكد التزامها بالنهج الديمقراطي وترسيخ الممارسات والحريات المكفولة دستورياً ودعم وتعزيز الدور الوطني الفاعل لمنظمات المجتمع المدني كشريك فاعل في مختلف الجوانب.

كما تدعو كل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الشرائح الاجتماعية إلى نشر وترسيخ ثقافة النظام والقانون والالتزام بالدستور باعتبارهما مرجعية الجميع للتعامل مع مختلف القضايا.

وتهيب بكل أبناء الوطن في الداخل والخارج إلى الوقوف صفاً واحداً لنصرة قضايا الوطن وتقدمه وازدهاره والوقوف ضد كل من تسول له نفسه المساس بالمصلحة الوطنية. □

للأعمال الإرهابية وحركات التمرد التي تتنافى مع سيادة القانون.

وإنه لما يدعو إلى الأسف والألم أن يتزامن الإعلان عن هذه المواقف والرؤى الغير وطنية والغير جمهورية والغير وحدوية والغير ديمقراطية لمعارضة اليوم التي تعد نفسها لتكون أغلبية الغد بصورة تتنافى مع ما هو نافذ من المرجعيات الدستورية والقانونية الديمقراطية، بل وتتجاوز ذلك إلى التصادم الفوضوي مع ما هو مكتسب من القيم والمبادئ الأخلاقية والديمقراطية التي توجب الوضوح في المواقف والشجاعة في المسئولية الجادة والتمسك الدائم بما هو مكتسب من الثوابت الوطنية.

إن المؤتمر الشعبي العام ومعه أحزاب التحالف الوطني وهي تتابع بأسف تلك الأعمال الإجرامية التي تقوم بها عناصر التخريب والإرهاب والتمرد الخارجة على الدستور والقانون في محافظة صعدة فإنها تحيي أولئك الأبطال من أبناء القوات المسلحة والأمن وكل المواطنين الشرفاء الذين يقفون إلى جانبهم في مواجهة عناصر التخريب وتشيد بالبطولات التي يسطرونها لإخماد تلك الفتنة.

الحقيقة السابعة:

لقد أكدت التجربة الديمقراطية اليمنية ومازالت تؤكد كل يوم أن أحزاب اللقاء المشترك هي أحزاب متأثرة بثقافة الشمولية، تطالب لنفسها بكل الحقوق والحريات والحوارات وغيرها.. في وقت ترفض فيه الاعتراف للآخرين بما لهم من الحقوق والحريات التي كفلها الدستور ونظمتها القوانين النافذة بل وترفض حتى إشراكها في الجلوس على طاولة أي حوارات ديمقراطية، فهي تربط حق المشاركة بما لديها من التقديرات والتصورات الخاصة إذا كانت معها في أحزاب وتنظيمات سياسية لها كل الحق وأكثر من الحق في الحوارات والمناقشات السياسية والحزبية، وإذا كانت ضدها فلا حق لها وليس عليها سوى الواجبات لأنها تنظر للديمقراطية والحرية من زاوية أنا وحدي صاحب الحق بلا واجب يلزمني تجاه الآخرين وتجاه الوطن.. أما إذا لم تكن معي فليس لك ولا عليك سوى الواجب نحوي وفي خدمتي.. تقول ما أقول وتفعل ما أفعل وإلا فأنت من الأحزاب المفرخة والغير شرعية حتى ولو كنت من الأحزاب الشرعية المعتمدة.

إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني وهي تستعرض جزءاً يسيراً من الممارسات الخاطئة وغير المسئولة التي تقوم بها أحزاب اللقاء المشترك.. فإنها تؤكد بأن المؤتمر الشعبي العام ومختلف مؤسسات الدولة ستتحمل مسئوليتها الوطنية الملقاة على عاتقها بموجب الدستور والقانون ولن تسمح لأي كان المساس بمكتسبات الثورة والوحدة ومقدرات الوطن، كما تؤكد التزامها بالنهج الديمقراطي وترسيخ الممارسات والحريات المكفولة دستورياً ودعم وتعزيز الدور الوطني الفاعل لمنظمات المجتمع المدني كشريك فاعل في مختلف الجوانب.

كما تدعو كل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الشرائح الاجتماعية إلى نشر وترسيخ ثقافة النظام والقانون والالتزام بالدستور باعتبارهما مرجعية الجميع للتعامل مع مختلف القضايا.

وتهيب بكل أبناء الوطن في الداخل والخارج إلى الوقوف صفاً واحداً لنصرة قضايا الوطن وتقدمه وازدهاره والوقوف ضد كل من تسول له نفسه المساس بالمصلحة الوطنية. □

صادر عن المؤتمر الصحفي لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي

ياسر العواضي عضو اللجنة العامة:

المتمردون هم من أفشلوا اتفاق الدوحة.. والمشترك شاهد

■ جدد نائب رئيس كتلة المؤتمر الشعبي العام في البرلمان ياسر العواضي التأكيد على أن المؤتمر ليس معنياً بأي مبادرات من قبل الأطراف السياسية الأخرى في اليمن ،وقال :فيما يتعلق بمبادرة اللقاء المشترك أو ما يسمى برؤية الإنقاذ أو أي تسمية أخرى - مع احترامي لحق أي حزب أو أي قوى سياسية أن يكون لديها برامج- إلا أن هذا الأمر لا يعنينا ولكنه يعني المشترك وحده.

وأضاف : المؤتمر الشعبي العام يتعامل مع القضايا المتعلقة بالحوار السياسي تحت سقف ثوابتنا الوطنية التي هي الوحدة والجمهورية والديمقراطية والالتزام بالدستور والقوانين وعبر الوسائل السلمية .

□ ياسر العواضي

لسنا ملزمين بمبادرات المعارضة ولدينا برنامجنا

من حق الدولة أن تبسط نفوذها وتمارس صلاحياتها الدستورية

الرئيس تصرف بمسئولية عالية ولكن المشترك لم يترك له فرصة

لدينا وثائق كافية لإدانة مرجعيات شيعية في إيران بدعم المتمردين

وأكد العواضي أن الحوار لا يرتبط بمبادرة طرف ما وقال قيمة الحوار عندما يتفق الطرفان على اتفاق وقواسم مشتركة ويوقعون عليها ويجب أن يلتزموا بها..

مضيفاً : أما مبادرتهم فتحن في السلطة وهم في المعارضة ولسنا ملزمين لبعضنا البعض بمبادرة بعضنا البعض.

وشدد على أن قيمة الحوار تتمثل في الاتفاق على شيء والالتزام به وقال أما عندما نتفق على شيء ولا نلتزم به فلا فائدة من الحوار وهذا ما نقوله للإخوان في المشترك.

وأشار العواضي في لقاء مع قناة الجزيرة بثته مساء أمس إلى تنصل المشترك عن اتفاق فبراير وقال: ونحن لا نمانع ونحن دعونا أكثر من مرة للحوار وهناك حوارات عدة حققناها مع أحزاب المشترك وتوصلنا معهم لاتفاق سياسي أكثر من مرة ولكن للأسف الشديد الإخوان في المشترك تنصلوا عن هذا الاتفاق.

وأضاف: وقعنا اتفاق قبل فترة وجيزة اتفاق سياسي لتأجيل الانتخابات من أجل الحوار ولدينا وثائق تبين توقيع أمناء عموم المشترك وأمين عام المؤتمر الشعبي العام لكن الإخوان في المشترك لم يتركوا حبره يجف حتى تنصلوا.

وفي رده على سؤال عن وجود مبادرة لدى المؤتمر الشعبي العام قال عضو اللجنة العامة إن المؤتمر ليس لديه مبادرة جديدة مردفاً :نحن لدينا دعوة إلى حوار وطني عام وسبق وأن دعونا إليه.

وقال :نحن ملزمون بتنفيذ الإصلاحات التي نلنا ثقة الشعب بها وسنقدمها في ضوء وثيقة تدعو إلى حوار عام للمشترك والقوى السياسية الفعالة تحت مظلة المؤسسات الدستورية وسندعو كل الأحزاب بما فيها أحزاب المشترك لكلمة سواء بيننا وبينهم.

وأبان نائب رئيس كتلة المؤتمر أن الحوار هو الوسيلة والخيار الوحيد لأي حزب ينتهج العمل السلمي ،وقال :اعتقد أن اللقاء المشترك أو أي حزب سياسي ينتهج العملية السلمية كخيار وحيد لا يمتلك إلا أن يأتي بالحوار لأنه لا توجد أي وسائل أخرى لدى أي طرف سياسي مقيد ببرنامج في العالم كله غير الحوار إلا العنف أو التمرد .

وأردف العواضي :فالمشترك ليس لديه إلا أحد الخيارين إما أن يصبح حالة تمرد كما يعمل الحوثيون في صعدة ولذلك سنواجههم أو أنه يصبح تكتلاً سياسياً صاحب برنامج ينخرط في العملية السلمية وسياتي للحوار لنخوض حواراً مستفيض يفضي بالأخير إلى انتخابات.

وحول ماذا قدمه المؤتمر للشعب قال العواضي إن الشعب هو من سيحاسب المؤتمر على ماذا قدم له وليست المعارضة..وأضاف: المؤتمر الشعبي العام نال ثقة الجماهير والرئيس علي عبدالله صالح فاز ببرنامجه لسبع سنوات وبقيت لديه (٤) سنوات سيواصل فيها تنفيذ بقية برنامجه ،والمؤتمر حاز على ثقة الأغلبية في البرلمان وشكل حكومته ونفذ برنامجه وسيمشي في هذا، ولكن المشترك لم يحظ بأغلبية لا في الانتخابات الرئاسية ولا في الانتخابات البرلمانية ومن شأنه أن يكون في المعارضة وهذا أمر طبيعي.

وفيما يتعلق بموضوع صعدة جدد عضو اللجنة العامة للمؤتمر التأكيد على أن عصابة الحوثي هم جماعة متمردة وهم مواطنون يمنيون ضالون ومن حق الدولة أن تبسط نفوذها وتمارس صلاحياتها لبسط الدستور والقانون في كل أنحاء اليمن.

وشبه العواضي عصابة التمرد بالأولاد العاقين وواجب الدولة أن تطبق القانون ويجب عليها أن تمضي في ذلك.

العواضي أشار إلى وجود لغط كبير في بعض وسائل الإعلام حول لماذا لم ينفذ اتفاق الدوحة،مؤكداً أن الحوثيين هم من افشلوا ذلك الاتفاق .

وقال كنت عضواً في اللجنة الرئاسية المشرفة على تنفيذ هذا الاتفاق وهو اتفاق من (٩) نقاط واللجنة الأمنية العليا أعلنت في الحرب السادسة ست نقاط لإيقاف الحرب والست النقاط كلها ما عدا النقطة الأخيرة هي نفس ما نص عليه اتفاق الدوحة ولم يتبق من اتفاق الدوحة لم تشمله نقاط اللجنة الأمنية العليا إلا خروج عبد الملك الحوثي وعبد الله عيظه الرزامي وبدر الدين الحوثي إلى الدوحة وألا يغادروا الدوحة إلا بعد ستة أشهر وبموافقة الحكومة اليمنية والبند الثامن أنه من حقهم أن يشكلوا حزباً سياسياً إذا أرادوا ذلك بموجب الدستور والقانون والبند الآخر الذي هو متعلق بالجثث، أما القضايا الأخرى فهي منصوص عليها في النقاط الست.

وأوضح العواضي أن الحوثيين هم وراء إفشال اتفاق الدوحة وقال بين يدي الآن وثيقة لم تظهر لوسائل الإعلام حتى الآن ، نحن كلفنا في اللجنة الرئاسية مع فريق قطري ومن كل الأحزاب السياسية في اليمن رؤساء الكتل في البرلمان بما فيها كل رؤساء الكتل في أحزاب اللقاء المشترك وبعد شهرين ونصف لتنفيذ اتفاق الدوحة توصلت اللجنة إلى ان الحوثيين هم من افشلوا الاتفاق وذلك ما نصت عليه الوثيقة " فإن اللجنة تحمل المتمرد الحوثي وأتباعه المسئولية الكاملة بعدم الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق وما يترتب على ذلك من آثار جسيمة واستمرار في تمردهم وكل الخروقات التي يرتكبونها أثناء فترة وقف إطلاق النار".

وتابع من نص الوثيقة: إن اللجنة وهي تشعر بالأسف الشديد لعدم التزام المتمردين في تنفيذ اتفاق الدوحة وبما قدمته الدولة من تسهيلات وما بذلته اللجنة من جهود فقد قررت العودة إلى العاصمة صنعاء ورفع الأمر لفخامة الرئيس لاتخاذ ما يراه مناسباً كما لا يفوتنا أن نسجل أسمى آيات الشكر والتقدير للأشقاء القطريين للجهود الكبيرة التي بذلوها وعلى الصبر الذي تحلو به طوال فترة عمل اللجنة ومساعدتها

وأضاف: الموقعون هنا: محسن العلفي، وعبد الرحمن بافضل - رئيس كتلة الإصلاح، وياسر العواضي - نائب رئيس كتلة المؤتمر،وسلطان العتواني - رئيس كتلة الناصري، وعيدروس النقيب - رئيس كتلة الحزب الاشتراكي، وناصر عرمان من المستقلين، وحسين محمد عرب من مجلس الشورى، وصادق بن عبدالله بن حسين الأحمر من مجلس الشورى، ومحمد شايف من مجلس الشورى وهذه هي الوثيقة وموقعين عليها كلنا، نزلنا بعد شهرين ونصف بما فيهم الفريق القطري وحملنا المسئولية التمرد الحوثي ، إذاً لماذا نتنكر الآن عن هذه المسائل ونحاول المغالطة.

وأردف :أنا هنا وعبر قناة الجزيرة أحب فعلاً أن يتأكد الإخوان في قطر وفي اليمن والعالم المهتم بشئون اليمن من هو الذي يتحمل مسئولية الإخلال في الاتفاقات .

وبيّن العواضي التسهيلات التي قدمتها الحكومة لتنفيذ الاتفاق وقال :أثناء وجود اللجنة في صعدة كانت الدولة تقدم تسهيلات لتنفيذ البنود الخاصة بالاتفاق لأن هناك بنود تقع على الدولة بما فيها سحب الجيش من بعض الأماكن وفتح الطرقات وإعادة النقاط العسكرية وإخراج المساجين والمعتقلين الذين كانوا موجودين في السجون ونحن أشرفنا على إخراج أكثر من (٨٠٠) معتقل كانوا في سجون الحكومة في صعدة وفي بعض المحافظات الأخرى، وكانت الحكومة أيضاً تقدم تسهيلات كبيرة أخرى رغم أن الحوثي وأنا وأقولها للأمانة في البداية وفي الأسابيع الأولى تعاون ولكنه في الأخير تلكأ وتنصل عن الاتفاق إلى أن وصلت اللجنة المشكلة من كل الكتل السياسية إلى هذه القناعة التي لم تصل إليها إلا بعد جهد طويل .

وأكد القيادي المؤتمري ان الرئيس علي عبد الله صالح أب لكل اليمنيين ويسعى إلى حقن الدماء ويحاول أن يستنفذ كل الجهود السلمية والحوار في أي وقت لأنه شخص لا يحب أن تسفك الدماء ويده بيضاء من هذه المسائل ولكن عندما يضطر أن يصل إلى التصرفات الأخرى فهو لا يألوا جهداً في المحافظة على هيبة الدولة.

وأشار العواضي الى ان الفكر الذي يحمله الحوثي هو فكر مأزوم ،وقال هذا المذهب جاء ليحصر الخلافة في البطنين وأنها لا تجوز إلا لهم من قبل (٨٠٠) سنة ففي صعدة لوحدها (٣٠٠)إمام.

وتساءل العواضي لماذا قامت الجمهورية وثورة ٢٦ سبتمبر وعلى من قامت على هؤلاء الذين ما زال أزلامهم موجودين في صعدة حتى الآن .

وأوضح نائب رئيس كتلة المؤتمر أن الرئيس تصرف بمسئولية عالية والمشترك لم يترك له فرصة،مدللاً على ذلك بما جاء في ورقة المشترك وقال تصرفوا بهجوم حاد لشخص الرئيس علي عبد الله صالح بعدة مصطلحات أكثر من (٨٣) مرة في وثيقتهم ولم يذكروا اليمن إلا مرة واحدة.. تكلموا عن ما يسمى بالحراك والقضية الجنوبية أكثر من (١٦) مرة ولم يتكلموا عن الوحدة إلا مرة واحدة على سبيل ضرب المثل.. أيضاً تكلموا عن الحوثيين وعن قضية صعدة أكثر من (١٢) مرة ولم يتكلموا عن النظام الجمهوري والحفاظ على الدولة والقانون والدستور ولا مرة واحدة ،ولم يتكلموا عن النظام الجمهوري والجمهورية التي سفكت دماء اليمنيين في ثورتي سبتمبر وأكتوبر من أجلها ودفع اليمنيون الكثير من أجلها ولم يتكلموا أنها حق ثابت و.

وحول محاولات لتدخلات خارجية في اليمن قال العواضي ان موقع اليمن الجغرافي المطل على منافذ بحرية مهمة وحدوده مع أكبر دولة عربية فيها أكبر احتياطي للنفط في العالم ولعدة عوامل أخرى يجعل اليمن موقعاً يسال له لعاب الدول الإقليمية والدولية التي تحاول التدخل في شأنه .

مشيراً الى ان المتمردين انفسهم لا يخفون وجود تعاطف من بعض جهات ومرجعيات شيعية.

وأكد العواضي وجود دلائل على تورط مرجعيات ايرانية في دعم المتمردين الحوثيين وقال: لدينا خلايا تم احتجازهم وبحوزتها مئات آلاف من الدولارات وأقروا بأنها دعم لهم من مرجعيات شيعية في إيران لشراء أسلحة.

وفيما يتعلق بدعم مقتدى الصدر للحوثيين قال العواضي :مقتدى الصدر كان أول تصريح له في عام ٢٠٠٧م ودعا الشيعة في العالم إلى الوقوف جنباً إلى جنب إلى جانب إخوانهم المتمردين في صعدة ، وقبل أيام ظهر مرة أخرى ليعلن تعاطفه وتأييده لما يقوم به الحوثيون ولا يحتاج إلى دليل أكثر من صوته وصورته.

وجدد نائب رئيس كتلة المؤتمر البرلمانية نفي أي تدخل سعودي في احداث صعدة.

وقال العواضي: نحن بيننا وبين السعودية تنسيق أمني واتفاقية أمنية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والحفاظ على أمن الحدود بين البلدين من قبل ظهور ما يسمى بالحوثي وهذا الأمر لا نخفيه وهناك تعاون أمني بينها وبين دول أخرى،مشيراً الى ان اليمن وفي أطار التعاون الامني سلمت السعودية مطلوبين أمنيين سعوديين ينتمون إلى القاعدة وهذا أمر لا تخشاه اليمن.

وجدد القيادي المؤتمري رفض اليمن لان تكون ميداناً لصراعات اقليمية او مذهبية وقال: نحن في اليمن شعب واحد لا نريد أن تكون بلدنا ميداناً للصراع بين قوى إقليمية أو قوى دولية ولا لصراع مذهبي فاليمن منذ قديم الأزل فيه مسلمون ينتمون إلى الشافعية والزيدية كمذاهب وهم شعب واحد ولم يحدث بينهم أي صراع ولن يحدث إن شاء الله ،مشيراً الى ان هناك أقلية يهودية تعيش بسلام إلى جانب إخوانهم، ونحن في اليمن لدينا تسامح ورثناه من آبائنا منذ آلاف السنين.

وأضاف: الآن هناك من يريد أن يصدر الخلافات الإقليمية أو التي تزرع في بعض المناطق ويذكي الفتنة المذهبية والطائفية ويريد أن يصدرها إلى اليمن،مؤكداً رفض اليمنيين لهذه المحاولات : نحن نسعى وشعبنا من خلفنا أن نوقف هذا التصدير السيئ وأن نحافظ على ثقافتنا ونحافظ على أمن واستقرار بلدنا ووحدتنا والسلم الاجتماعي.

وحول مزاعم تناقص شعبية المؤتمر الشعبي العام رد العواضي :الشعبية ليست ملكي ولا ملك من يتكلم.. الشعبية ملك الشعب اليمني والصندوق والانتخابات هي المقاس الحقيقي لتأييد أي طرف سياسي عن طرف آخر ولا نستطيع أن نأخذ غير ذلك أي وسيلة.

وقال القيادي المؤتمري: ان اليمن عاش فترة تاريخية صعبة.

منتقداً أولئك الذين مازالوا غير قادرين على تجاوز ثقافة الماضي المناطقية والقروية وقال هناك من لا يزال يرى أن الوطن هو قريته أو محافظته الصغيرة أو مدينته أو حارته ولم يشعر أن هناك دولة عمرها آلاف السنين وان الوحدة رسخت هذا المفهوم في ثقافة اليمنيين.

ورفض العواضي أخطاء الأداء الاداري لكن تحميل الوحدة بريئة كل البراءة من تلك المظالم.

وأضاف :يجب أن لا نحمل الوحدة ما لا تحتمل ونحن في زمن توسيع شبكات الارتباطات في العالم في زمن العولمة ليس في زمن فك الارتباط نحن في زمن الكبار وليس في زمن الصغار.

وحول الدعوات الى الفيدرالية اوضح العواضي ان الفيدرالية كما يتكلم عنها البعض أو يتكلم عنها اللقاء المشترك كانت ستكون خطوة نحو الوحدة عند التشطير وقال :ولكنها بعد الوحدة تكون خطوة نحو الانفصال ولن نعود من الوحدة إلى الاتحاد كما يعتقد البعض.

وأضاف القيادي المؤتمري: وإذا كانت مشكلة البعض مع الوحدة فيجب أن يصحح هذه المفهوم ،أما إذا كانت المشكلة مع السلطة فهناك وسائل سلمية أخر كفلها الدستور ودولة الوحدة ونحن في نظام تعددي ديمقراطي ويسمح بتبادل سلمي للسلطة .

وأضاف :يجب أن يفهم الذين يعانون من مشكلة مع الوحدة أن اليمنيين لن يتخلوا عن تضحياتهم في الثورة اليمنية سبتمبر أكتوبر ومن كان يعبد الانفصال فإنه قد مات ومن يريد الوحدة فإن الوحدة حية ولن تموت بإرادة الشعب وبمشيئة الله تعالى سيحافظون عليها.

وأكد العواضي ان محاربة الانفصال هو أكبر محاربة للفساد لأن الوحدة اليمنية هي أكبر مشروع تحقق في تاريخ الوحدة اليمنية.

وأشار الى أن رد المظالم أمر ضروري لأصحابها والمطالب الحقيقية والمشروعة تتعامل معها الدولة وقال :الحكومة قدمت كل التسهيلات والمعالجات التي تعالج كل هذه المظالم والحقوق، لكن عندما ظهرت النعرات الانفصالية وظهرت أصوات التمرد في صعدة تحولت أولويات الحكومة الى تحقيق الاستقرار قبل محاربة الفساد ،وبعدها محاربة الفساد .

وحول مستقبل اليمن قال العواضي :اعتقد أن الشعب اليمني تعود على مثل هذه الأزمات وهو قادر بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أن يتجاوز هذه الأزمات كما تجاوزها في الماضي والشعب اليمني بكل فعالياته ومهما كانت المكايدات السياسية في هذا الظرف فانها ستحكم العقل في الأخير من اجل تجاوز المشاكل.□